

تشخيص تجربة الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم (2020-2000)

Diagnosing Algeria's experience in implementing the inflation
targeting policy (2000-2020)

تاريخ قبول النشر: 2022-06-27

تاريخ الاستلام: 2022-06-02

طوبال لطيفة، جامعة الجزائر 3، الجزائر
Latifa.toubal@gmail.com

Abstract :

The policy of inflation targeting is one of the tasks of modern monetary policy, as it is a policy aimed at controlling the rate of inflation by explicitly declaring a specific rate or range during a certain period of time. Through the set of amendments and procedures carried out by the Central Bank, and this is what was shown by the course of the study, based on the foregoing, the study aims to shed light on the policy of inflation targeting through familiarity with the various theoretical concepts associated with the term, i.e. the definition of the policy and the requirements for its embodiment to raise the levels of The required transparency, as well as identifying the possibility of implementing this policy in Algeria.

Keywords : Inflation Targeting, The Central Bank, Monetary Policy .

JEL Classification Codes E 32 , E58, E52

ملخص:

تعتبر سياسة استهداف التضخم احدى مهام السياسة النقدية الحديثة فهي سياسة ترمي إلى التحكم في معدل التضخم من خلال الاعلان الصريح عن معدل أو مجال محدد خلال فترة زمنية معينة، وقد حاولت الجزائر تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل إلا أن تطبيقها بدا واضحا في سنة 2010، من خلال جملة التعديلات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي وهذا ما أظهرته مجريات الدراسة وتأسيسا على ما سبق، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، أي تعريف السياسة والمتطلبات اللازمة لتجسيدها لرفع من مستويات الشفافية المطلوبة وكذا التعرف على إمكانية تطبيق تلك السياسة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : استهداف التضخم، البنك المركزي، السياسة النقدية

تصنيف JEL: E32 , E58, E52

1. مقدمة:

تعتبر معضلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول أسبابها والآثار الاجتماعية والاقتصادية لها على النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الأضرار الناجمة عنها، الأمر الذي أدى إلى ظهور استراتيجيات استهداف التضخم كأحد الاستراتيجيات الحديثة، التي تعتبر إطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تتضمن استهداف العناصر النقدية وسعر الصرف بوصفها أهداف وسيطة تطمح من خلالها للسيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية. فرغم أن الحد من مستويات التضخم من صميم أهداف البنوك المركزية إلا أنه ليس دائما ناتجا للفشل في إدارة السياسة النقدية بل هو مؤشر فعلى على غياب التعافي في الاقتصاد بأكمله إذ لا يمكن النظر إلى التضخم فقط من جهة إدارة السياسة النقدية التي تراقب كمية النقود وعرضها ومعدلات الفائدة والسياسة الاقراضية وغيرها بل يجب التركيز أيضا على وضع القطاعات الانتاجية ودرجة التوظيف الكامل في الاقتصاد فمن غير الممكن أن تؤدي السياسة النقدية دورها في محاربة التضخم إذا كانت القطاعات الانتاجية تتسم بعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

وقد تبنت العديد من الدول استراتيجيات استهداف للتضخم بصورة فعلية خاصة وأنه يتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية الأمر الذي يجعل التحكم فيه صعبا خاصة للدول النامية التي تعاني من التبعية الاقتصادية للخارج، والجزائر وبما أنها تعد من الدول التي اتجهت اقتصادها للاستيراد فهي من الدول الأكثر عرضة للتضخم المستورد بالإضافة للتضخم الناجم عن ارتفاع الكتلة النقدية الداخلية.

أ- الإشكالية: ومن خلال ما تقدم، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل

الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة (2000-2020)؟ وما فيما تتمثل التحديات التي تواجهها؟

ب- الفرضيات:

- بغية الإجابة الأولية على إشكالية البحث يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية :
- تعتبر سياسة استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خلالها السيطرة على معدلات التضخم في المدى القصير .
- هناك فعالية نسبية للسياسة النقدية على استهداف معدلات التضخم في الجزائر وذلك عن طريق مجمع العرض النقدي بالمفهوم الواسع.

ج- أهداف الدراسة:

- ابراز طبيعة العلاقة بين سياسة استهداف التضخم و السياسة النقدية مع اظهار الترابط بينهما.
- تبيان واقع التضخم المستهدف في الجزائر وتحديات السلطات النقدية لضمان التحكم في معدلاته.
- الوقوف على اجراءات وآليات استهداف التضخم في الجزائر و الصعوبات التي تعترضها.

د- أهمية الدراسة:

يشكل موضوع استهداف التضخم إطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تطمح السياسة النقدية إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية التي سيكون لها الأثر الايجابي على جذب وتعزيز الاستثمارات.

ه- منهجية الدراسة:

تقوم هذه الورقة البحثية على منهجين الوصفي والتحليلي بغرض تغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري لسياسة استهداف التضخم ومتطلباتها ثم تحليل وضعية

معدلات التضخم في الجزائر وعلاقتها بالكتلة النقدية مع إبراز الاجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات وإظهار التحديات التي تواجهها.

2. مفهوم سياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها

لم يدخر مسؤولي البنوك المركزية ورواد الفكر الاقتصادي أي جهد في وضع الكثير من السياسات الرامية إلى محاربة التضخم والتي تجتمع تحت مفهوم سياسة استهداف التضخم من خلال استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين هما زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي الرفع من الناتج الوطني الإجمالي وتخفيض معدل التضخم وأو ضبطه عند مجال محدد.

1.2 مفهوم سياسة استهداف التضخم:

يعرف Eser Tutar (2002) استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (الرقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية¹

يعرف استهداف التضخم بأنه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاث خطوات : تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف، الثانية : أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، الثالثة : تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمعدل المتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس².

يعرف Leiderman et Svensson استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوفر هدف صريح رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر، المستوى المستهدف، مجال التغيير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية من تغيير الهدف...³

2.2 متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم: أجمع الاقتصاديون على وجود مجموعة من المتطلبات والشروط اللازمة قصد تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم وفيما يلي استعراض لها.

1.2.2 استقلالية البنك المركزي : إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المحددة في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا من خلال رسم وتنفيذ سياسة نقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية لضبط معدل التضخم والحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام بين السياستين النقدية والمالية.

تشير ضمناً استقلالية البنك المركزي إلى عدم تمويل الحكومة من خلال التوسع النقدي بهدف سد عجز الموازنة العامة، كما لا يتحصل القطاع العام على التمويل اللازم مباشرة أو بأسعار فائدة مخفضة وكذا عدم الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، أو رفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، حيث يعد انعدام توفر هذه الشروط دليلاً كافياً على ضعف فعالية السياسة النقدية وعدم تمكنها من تطبيق سياسة استهداف التضخم.⁴

2.2.2 البنية التحتية والتقنية المتطورة: من بين أهم المتطلبات الواجب توفرها للتحكم في معدلات التضخم وهذا بالتركيز على تحديد معدل للتضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، وذلك فإنه من اللازم أن تتوفر له بنية تحتية متطورة تضمن إنجاز التوقعات بكفاءة عالية، حيث يستوجب الأمر أن تتميز هذه الأخيرة أولاً بقدرة على جمع البيانات وثانياً دراية بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل فعال وثالثاً القدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.⁵

3.2.2 استقرار الاقتصاد الكلي: يشكل عدم استقرار الاقتصاد الكلي أداة للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم، لذا التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب أن لا تخضع السياسة النقدية لقيود الموازنة العامة للدول. لذا يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الحكومي. وتعتبر الوضعية المالية السلمية للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم حيث ينبغي أن تتمتع الوضعية الخارجية لها قدر الإمكان بالقوة حتى تحميها من خطر الانزلاق بسبب التذبذبات الحاصلة في سوق صرف العملات وهذا من خلال تبني نظام صرف مرن .

4.2.2 استقرار القطاع المالي وتطوره: إن ضعف الجهاز المصرفي وتزايد مشكلة القروض الرديئة تلعب دوراً في تقييد قدرة البنك المركزي على الحراك، إذ أنه في الإطار سعيه إلى إدارة السياسة النقدية والمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي يجد نفسه عاجزاً أمام رفع أسعار الفائدة خوفاً من حجم الأضرار التي من المتوقع أن تصيب الجهاز المصرفي، كما أن تزايد ملكية هذا الأخير إلى العملة الأجنبية تدفع البنك المركزي إلى مضاعفة الجهود من أجل حسن إدارة سعر الصرف وتخفيض حجم الآثار السلبية التي قد تصيب العملة المحلية.

3.2 آلية استهداف التضخم :

بعد الحرب العالمية الثانية سعت أغلب الحكومات إلى الحد من البطالة للرفع من الناتج القومي وفي هذا الصدد حدد فليبيس في بحث نشره سنة 1958 أن هناك علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم النقدي وعلى الحكومة استغلال هذه العلاقة لتخفيض معدل البطالة عن طريق زيادة التضخم النقدي أو تضخم الأجور والعكس صحيح⁶ أي التخفيض من البطالة في مقابل التضخم إمكانية واردة لتحقيق أهداف التشغيل والعمالة في مقابل أهداف السياسة النقدية التي تتراجع بفعل العرض النقدي إلا أن ميلتون فريدمان في ورقة بحثية قدمها سنة 1968 في منتدى الاقتصاديين الأمريكيين يؤكد فيها أن ما يهم العمال بالتحديد هو زيادة الأجور الحقيقية أو القدرة الشرائية وليس الأجور الاسمية وبالتالي فإن العلاقة بين معدل البطالة والتضخم لا تمكن من وضع سياسات لتخفيض معدلات البطالة لأنه كلما زاد التضخم لغرض خفض البطالة لم يكن ذلك مجديا خاصة بالنظر إلى إنتاجية العمال التي تتناقض نظرا لتناقض قدرتهم الشرائية على الرغم من ارتفاع أجورهم الاسمية.⁷

4.2 الاختيارات الاستراتيجية لتنفيذ استهداف التضخم:

تعمل السلطات النقدية على محاولة التحكم بمعدل التضخم واستهدافه باستخدام أدوات السياسة النقدية وقبل الشروع في ذلك عليها أن تقوم باختيار مؤشر التضخم المناسب لقياس التضخم بصفة عامة والمستهدف بصفة خاصة مع تحديد فترة الاستهداف ومستوى الأهداف ضمن مجال تذبذب أو رقما محددا وفيما يلي توضيح لتلك الاختيارات:

1.4.2 اختبار مؤشر التضخم المستهدف : هناك اختلاف حول طريقة اختيار مؤشر التضخم المستهدف، فهناك من يعتمد على الرقم القياسي للأسعار (IPC) وهناك من يعتمد على معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (DPIB) وهناك من يعتمد على مؤشر التضخم الاستهلاكي الأساسي والذي يتطلب احتساب المعدل الاجمالي للتضخم وليس للمستهلكين فقط (هو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن طريق استبعاد الأسعار التي تحددها الحكومة والأسعار الأكثر تقلبا والتي تتأثر بقدر كبير من العوامل الموسمية أو العرض المؤقت⁸ .

2.4.2 اختيار مستوى الاستهداف : وهو المعدل المستهدف للتضخم الذي يتم تحديده في الغالب ضمن الحدود الأولى للمؤشر بين مجال 1% و4%، أما فيما يتعلق بتحديد واختيار المعدل المستهدف والاعلان عنه فإن ذلك يتوقف على مدى استقلالية البنك المركزي حيث تم الاعلان عن المعدل المستهدف لأول مرة في كل منت إستراليا وفنلندا والسويد من قبل البنك المركزي دون موافقة صريحة من الحكومة، أما في كندا ونيوزلندا فقد تم تحديد واختيار المعدل المستهدف والاعلان عنه بموجب اتفاق مشترك بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي. وعلى الحكومة أن تصادق على ما أقره البنك المركزي⁹ .

3.4.2 الاختيار بين معدل الاستهداف ومجال الاستهداف : يقف الاختيار بينها على العديد العناصر من بين أهمها التحكم في حجم الاستيراد والتذبذب في سعر الصرف هذا هناك ثلاث خيارات لتحديد مستوى الاستهداف، يتمثل الاول في تحديد معدل محدد للتضخم أو ما يسمى بالاستهداف اللفظي، أما في الثاني فيتم تحديد مجال معين لمعدل التضخم أو ما يسمى بالاستهداف المجالي، الثالث يتمثل في تحديد سقف

معين لا يمكن أن يتجاوزه معدل التضخم المستهدف¹⁰، وعمليا فإن من بين الاختيارات الأكثر ملائمة للسياسات والحكومات اختيار مجال للاستهداف مما يساعد على وجود المرونة المطلوبة في استهداف التضخم لمواجهة الصدمات قصيرة الأجل لكن في المقابل تقل درجة المصادقية والشفافية¹¹.

5.4.2 اختيار الأفق الزمني للإستهداف : بعد اختيار المؤشر المناسب لقياس معدل التضخم وطريقة تحديده يجب تحديد المدة التي يمكن فيها تحقيق المستوى المستهدف وعموما ما تكون بين 24 شهرا إلى 60 شهرا لأن هذه الفترة تتناسب مع الأفق الزمني لظهور أثر السياسات النقدية على استقرار الأسعار وتفيد فترة الاستهداف غير القصيرة البنوك المركزية ومؤطري السياسة النقدية في مراجعة إجراءات الاستهداف وتغييرها بحسب الظروف النقدية والاقتصادية .

3. التضخم وتحديات السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020

عانت الجزائر في ما مضى من معدلات قياسية للتضخم فعمدت سياسة تقييدية لامتناس فائض الطلب على النقود، وقد ترافق ذلك مع قيام الجزائر بتطبيق برنامج لثبتيب الاقتصاد الكلي من أبريل 1994 إلى مارس 1995 متبوعا ببرنامج للتعديل الهيكلي في أبريل 1995 إلى مارس 1998 استهدف أساسا تحرير الاقتصاد. وقد تم النجاح عموما في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات متدنية، حيث انخفض هذا المعدل من 29.04% و 29.78% في 1994 و 1995 على التوالي إلى 5.7% في 1997 و 2.64% في 1999، بعد هذه الفترة غير البنك المركزي من توجهاته واعتم

على لقانون 90-10 الذي كان له أثر كبير على منحى سياسة استهداف التضخم في الجزائر، حيث أعطى العديد من الصلاحيات للسلطات النقدية التي عانت من سلطة الخزينة ما جعل معدلات التضخم مرتفعة جدا، وذلك بصدور الأمر 03-11 الذي حدد أهداف السياسة النقدية، وجعل هدف استقرار الأسعار هدفا أساسيا وحدد معدل 3% مستهدف للتضخم، إلا أن هذا المعدل تم تعديله في سنة 2006 و 2007، فبدلا من وضع معدل محدد تم تحديد مجال مستهدف بين 3% و 4% لتسهيل المهمة على إدارة السياسة النقدية ليتم فيما بعد التوافق على معدل 4% بحيث يتطور متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي بالنسبة للسنة القاعدية 2001، ومن هذا المنطلق تم تقديم دراسة لتحليل التغير في معدلات التضخم لفترتين : الفترة الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2009 والفترة الثانية من سنة 2010 إلى 2020 .

الفترة الأولى: وفي ما يلي جدول يوضع تطور معدلات التضخم والمجملات النقدية من سنة 2000 إلى سنة 2009

الجدول رقم(01): تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2009

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.33	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.51	4.86	5.34
المعدل المستهدف	03	03	03	03	03	03	04-03	04-03	04	04
النقود M1	1034.9	1238.5	1416.3	1643.5	2165.7	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8
الكتلة النقدية M2	1656.4	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7
معدل التغير في M2 %	13.05	22.13	17.30	13.71	10.45	11.68	18.60	24.17	16.03	3.29

من إعداد الباحثة بناء على

المصدر : البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات

المتاحات النقدية M1 : هي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية + التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة)
الكتلة النقدية M2 : وهي تضم M1 والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة)
سجل معدل التضخم لسنة 2000 أدنى مستوى له في الجزائر منذ الاستقلال عند 0.34%، وذلك راجع إلى اتباع سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية صارمة مست تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها إلى مستويات قياسية لضبط تسيير الكتلة النقدية، وبالتالي التحكم في أخطار التضخم.

فيما سجل معدل التضخم في بداية سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا إذ سجل 4.23%، وذلك عائد إلى نمو في المجاميع النقدية (M1-M2)، حيث تم ضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأتها الدولة وكذا ضخ كتلة نقدية أخرى من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها بالإضافة لرفع الأجور فيما لوحظ في سنة 2002 انخفاض في معدل التضخم إلى 1.4% بسبب تراجع معدل نمو M2 إلى 17.30% الأمر الذي يعود إلى السياسة النقدية المتبعة، حيث تم اعتماد سياسة صارمة لمراقبة تطور كتلة السيولة المصرفية، ولكنه عاد وارتفع سنة 2003 ليصل إلى 2.58% نتاج فائض السيولة المصرفية الذي بلغ 36.29% من جراء ارتفاع القدرة الشرائية، إلا أن الأهم في هذه السنة أن معدل التضخم لم يتجاوز المعدل المستهدف، خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الأسعار والتحكم في التضخم من خلال صدور الأمر 11/03 باعتماد استهداف التضخم هدفا نهائيا للسياسة النقدية حيث تم تحديد هدف التضخم بنسبة 3% .

معدل التضخم سنة 2004 تجاوز المعدل المحدد بـ 3% حيث وصل حدود 3.53% ويعود هذا لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، علما أن الجزائر

90% من مداخيلها بالدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الواردات هنا اتضح جليا أن التحكم في معدل التضخم عند مستويات متدنية يعد أمرا صعبا لسلطات المسيرة للسياسة النقدية خاصة وأنه تضخم مستورد. واعتبارا بسنة 2004 تم ضبط معدل التضخم سنة 2005 عند معدل 1.64% إلا أن هذا الوضع لم يدوم كثيرا حتى ارتفع معدل التضخم لسنة 2006 إلى حدود 2.53% بسبب ارتفاع الطلب عن العرض وارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة تواصل ارتفاع قيمة الأورو ما يعنى الوقوع ضمن حلقة التضخم المستورد إلا أنه ظل أدنى من 3% واصل معدل التضخم ارتفاعه سنة 2007، ف سجل 3.5% بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعود في الأساس هذا الارتفاع لارتفاع معدل الكتلة النقدية إلى 24.18% مقارنة بـ 18.60% في عام 2006 لارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الانتاج والاستثمار .

في سنة 2008 أكمل معدل التضخم طريقه للارتفاع حيث بلغ 4.86% نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة ما دعى الاقتصاديين لاعتباره تضخما مؤقتا بعد ارتفاع معدل التضخم العالمي على إثر الأزمة المالية العالمية واهتزاز مكانة الدولار في مقابل الأورو، لكن الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم اعتبر كمؤشر انذار للسلطات النقدية سنة 2009 خاصة وأنه في تزايد مستمر لمدة 4 سنوات حيث سجل 5,75% الأمر الذي اطرها إلى إصدار نظام جديد في ماي 2009 يعنى بمجال تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية .

الفترة الثانية: وفي ما يلي جدول يوضع تطور معدلات التضخم والمجملات النقدية من سنة 2010 إلى سنة 2020

الجدول رقم(02): تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2020

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.36	2.92	4.78	6.40	5.59	4.45	1.95	3.52
المعدل المستهدف	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04	(±1)04
النقود M1	5638.5	7141.7	7681.5	8252.8	9603.0	9261.2	9407.0	10266.1	11404.1	11217.1	12500
الكتلة النقدية M2	8162.8	9526.2	11015.1	11945.8	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	16611.1	17659.6
معدل التغير في M2 %	13.70	16.70	15.63	8.94	14.57	0.13	0.81	8.38	11.1	0.78	7.12

المصدر : البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات

انخفض معدل التضخم سنة 2010 حيث سجل 3.91 % وهو ضمن المعدل المستهدف بعد مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بتعاون مع سلطات إدارة السياسة النقدية من أهمها إلغاء التعامل بالتحصيل المستندي وحصر الاستيراد على الاعتماد المستندي للحد منه في أواخر سنة 2009 مكان له انعكاس واضح على معدل التضخم فيما عرفت سنة 2011 زيادة بما يعادل تقريبا 0.60% في معدل التضخم فبلغ 4.52% نتيجة بداية الزيادات في الأجور إلا أن سنة 2012 عرفت طرح كتلة نقدية كبيرة أثرت على معدل التضخم الذي رفعته إلى 8,9 %، لدفع مستحقات العديد من القطاعات بأثر رجعي أدى إلى ارتفاع كبير في القدرة الشرائية الأمر الذي لم يقابله أي زيادة في الانتاج .

سنة 2013 سجلت عودت معدل التضخم للمجال المستهدف بـ 3.26% بعد إدخال أداة جديدة حيز التنفيذ وهي أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة

1.50% حتى يتم تعزيز امتصاص السيولة المشتقة لدى البنوك، ليستمر التراجع بحلول سنة 2014 حيث عرفت تراجع واضح في مؤشر التضخم حيث قدر بـ 2.92 %، نتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد الوطني وتوقيف بعث مشاريع تنموية جديدة من جراء الانخفاض الواضح في أسعار البترول الذي وصل إلى 30 و35 دولار للبرميل والذي يعتبر أقل من السعر المرجعي المعتمد لصندوق ضبط الإيرادات وهو 37 دولار للبرميل وكذا لتراجع أسعار السلع الأجنبية لانخفاض تكلفة الطاقة التي كانت ترفع من معدل التضخم المستورد.

بينما شهدت سنة 2015 ارتفاع كبير في مؤشر التضخم الذي بلغ 4.78% بالمقارنة بسنة 2014 رغم عدم نمو الكتلة النقدية التي عرفت زيادة طفيفة بنسبة 0.13%، ونطبق نفس الشيء على سنة 2016 التي عرفت هي الأخرى ارتفاع لمعدل التضخم بوحدين حيث سجل 6.40%، من جراء الانخفاض المتواصل لقيمة صرف العملة الوطنية أمام الدولار مما ساهم في تأكل القدرة الشرائية .

في سنة 2017 انخفض مؤشر التضخم إلى 5.59% بعد الإجراءات الصارمة جدا التي طبقتها البنك المركزي والقواعد الاحترازية من خلال رفع معدل الاحتياطات من 4% إلى 8% وكذا رفع معدل إعادة الخصم للبنك المركزي الذي سيجبر البنوك بدورها لرفعه وهذا للحد من القروض الممنوحة وإعادة إطلاق عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة الفائضة وذلك انطلاقا من مارس 2017 وجاء هذا تحسب لسنة 2018 بعد دخول قرار الحكومة في نوفمبر 2017 حيز التنفيذ للاعتماد على التمويل غير التقليدي، ما كان له انعكاس على مؤشر التضخم سنة 2018 بالتراجع إلى حدود 4.27% وثم إلى 1.95% سنة 2019 خاصة بعد

الانكماش الذي شهده الاقتصاد لعدم استقرار الوضع السياسي ما ترتب عليه انخفاض لمعدل السيولة والاستهلاك بشكل عام، فيما عاد معدل التضخم للارتفاع ضمن مجال مقبول سنة 2020 مسجلا 3.52% من تبعات الرفع من الحد الأدنى للأجور حيث يبين الجدول تطور للكتلة النقدية ب 7.12%

ما اتضح من خلال تحليل معدل التضخم في الجزائر أن النسبة الكبرى منه ناتجة عن التضخم المستورد بسبب التذبذب في أسعار الصرف نتيجة اختلاف عملة التصدير عن عملة الاستيراد بالإضافة للضخ المتواصل للكتل النقدية لبناء البنية التحتية والارتفاع المستمر في الأجور دون مقابل يعادله كإنتاج في الإقتصاد، ما يعصب من مهام البنك المركزي في تبنى سياسة واضحة لاستهداف التضخم والتحكم في معدلاته.

المحور الثالث: سياسة استهداف التضخم في الجزائر

تعتمد سلطات الإدارة النقدية في الجزائر على تقنيات لرصد وتوقع معدل مؤشر التضخم لفترات مستقبلية متلاحقة تبنى على إثرها مجموعة من الإجراءات والآليات لتحكم في مجال تحركه.

1. إجراءات وآليات استهداف التضخم في الجزائر:

تتطلب سياسة استهداف التضخم جملة من الاجراءات والآليات التي يجب تطبيقها للتحكم في معدلات التضخم عند المستوى المطلوب، مما يضاعف من مسؤولية بنك الجزائر في مجال التحكم في التضخم أو بالأحرى استقرار الأسعار، على اثر ذلك

ظهرت الحاجة إلى تكييف أدوات السياسة النقدية ولذلك قام مجلس النقد والقرض بتعزيز وسائله غير المباشرة .

1.1 كان الهدف الأساسي للبنك المركزي ولا يزال يتمثل في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية البنينية للبنوك قصد منع معاودة ظهور التضخم ولهذا الغرض أصدر مجموعة من التعليمات كإعادة تنشيط الاحتياطي الإجمالي اعتباراً من فيفري 2001 تعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11 فيفري 2001، وكذا ادخال استرجاع السيولة (آلية جديدة لامتصاص السيولة) اعتباراً من أبريل 2002 إضافة لبعث التسهيل الهامشية للودائع اعتباراً من جوان 2005 .

2.1 تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية للتنبؤ بمعدل التضخم الأمر الذي دفعه إلى تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية حيث أصدر مجلس النقد والقرض في جويلية 2009 نظام يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية، كما أصدر في ماي 2009 نظاماً جديداً في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وعملياته خارج السوق فضلاً عن وسائل السياسة النقدية فيما يتعلق بإعادة تمويل المصارف وعمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق.¹²

3.1 لتفعيل أداء سياسة استهداف التضخم والحد من أضرار التضخم المستورد والإستيراد، أصدرت الحكومة سنة 2009 أمر بإلغاء التعامل بالتحصيل المستندي واقتصار الاستيراد على الاعتماد المستندي.

4.1 وفي سياق الإجراءات السابقة التي شرع فيها البنك المركزي التي عمل فيها على تكريس مهامه لتحكم في التضخم رغم عدم إشارة الإطار المؤسساتي صراحة بمثل هذا الأمر جاءت المادة 35 من الأمر رقم 03-11 لتحاكي إستراتيجية استهداف التضخم، إذ اعتماد بنك الجزائر في هذا الإطار تحديد معدل للتضخم عند 3 %، إلا أن التعديل الثاني على قانون النقد والقرض بواسطة الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 أدى لجعل استقرار الأسعار هدفا صريحا للسياسة النقدية في الجزائر وتحديد مجال مستهدف للتضخم (4% -5%) لذا كانت سنة 2010 سنة فاصلة للسلطات النقدية إذ استلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل حيث كانت سنة 2011 أول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الافاق المتوسطة الأجل أما في سنة 2012 فقد تم الإعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم الذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك مع ربطه بعلاقة طردية مع المجمع النقدي M2 خارج ودائع قطاع المحروقات لتعتبر سنة 2013 أول سنة لتطبيق الاستهداف المرن للتضخم¹³.

5.1 لتقليص من الارتفاع الفادح لمؤشر التضخم رفع البنك المركزي معدل الخصم من 3.5% إلى 3.75% في 2 ماي 2017، وذلك في خطوة للزيادة في السيولة النقدية لدى البنوك وتقليص الطلب على القروض كما رفع معدل الاحتياطات من 4% إلى 8% وفي مارس 2017 وأعاد إطلاق عمليات السوق المفتوحة لامتنصاص الكتلة النقدية الفائضة.

2. صعوبات استهداف التضخم في الجزائر :

- العديد من الدول طبقت سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات والآليات والجزائر واحدة من هذه الدول التي حاولت الوصول إلى المعدل أو المجال المستهدف إلا أنها واجهت جملة من الصعوبات منها:
- عدم قدرة البنك المركزي تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة وبالتالي عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.
 - تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية والصناعية، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة حيال التضخم المستورد.
 - ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في معدل التضخم، من جراء ارتفاع النفقات وزيادة الأجور.
 - غياب سوق مالي نشط من شأنه تسهيل مهمة استرجاع السيولة بالنسبة للبنك المركزي، وذلك لأن البورصة الجزائرية لا تعدو كونها اسم وهيكल فقط.

5. الخاتمة والاقتراحات :

لقد ظهرت مشكلة التضخم في الجزائر في تسعينات القرن الماضي، بعد التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير غير مسبوق في معدلات التضخم لفترات طويلة، ما تطلب اصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية من خلال اصدار قانون النقد والقرض 90-10، كما اتضح في الدراسة والتعديلات التي تبعتها لدعم هذا التحول والعمل وفق مبادئه، مما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية واعطاه حيز من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بغرض علاج معضلة التضخم لتحقيق الاستقرار في الأسعار ودعم النمو الاقتصادي في المدى الطويل خاصة بعد سنة 2010، حيث اتضح أن الاصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة تمكنت من النجاح في بعض الفترات وأعادة الاعتبار لها في ضبط مؤشر التضخم وكذا في تحقيق التوازن النقدي، أما التوازن الداخلي للنمو الاقتصادي فقد عرف عجزا في السنوات الأخيرة، بسبب الارتباط المرهون بأسعار النفط مما يصعب من مهام سياسة استهداف التضخم للتوفيق بين الجانبين وبالتالي توصلت الدراسة الى أن مشكلة التضخم ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد، كارتفاع سرعة تداول النقود أو الزيادة في السيولة النقدية بل هي ناجمة عن اختلالات هيكلية عميقة وجاءت نتائج الدراسة المتخلصة كالتالي:

- ارتفاع الأجور خلال الفترة محل الدراسة أدى إلى زيادة الانفاق الجاري للحكومة وبالتالي الانفاق الاستهلاكي ما كان له أثر على ارتفاع معدل التضخم مايعنى عدم وجود تناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
- عدم استغلال الفوائض النفطية في تحقيق استثمارات اقتصادية فعلية بعيدا عن البنى التحتية كان له أثر كلما طرحت كلة نقدية في السوق الجزائرية .
- التبعية للخارج حيث أن أي اختلال في سعر صرف الدينار أما العملات الأجنبية القوية خاصة الدولار يولد معدل تضخمي مستورد وهذا راجع إلى أن 97% من

صادرات الجزائر هي نفطية وتدفع بالدولار بينما أن أكثر من 60% من استراده هو باليورو .

- سياسة استهداف التضخم في الجزائر لاتزال ضعيفة لعدم توفر بعض الشروط العامة والأولية أهمها غياب الهيئة المكلفة بمسائلة البنك المركزي المتمثل في محافظه عن عدم تحقيق الهدف النهائي فيالأجل الطويل مع عدم وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية.
- وبناء على ما تقدم، يمكن طرح بعض الاقتراحات لتحقيق تفعيل أكبر لسياسة استهداف التضخم في الجزائر تحت إطار السياسة النقدية:
- إعطاء استقلال فعلي للبنك المركزي من اجل تحقيق استقرار الأسعار في الجزائر فالاستقلال القانوني وحده غير كافي وكذا محاولة الاستفادة من المساعدات الفنية والتقنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية المتخصصة ذات الصلة بالخصوص في مجال التدريب والاستشارة الفنية.
- تفادي التمويل التضخمي نظرا للمخاطر الكبيرة التي يشكلها على الاقتصاد لاسيما في ظل جمود الجهاز الإنتاجي والذي يعتبر سببا رئيسيا في تعميق مشكل التضخم.
- لا بد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفر نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على تدفق سيل المعلومات وتحليلها، بما يخدم الآفاق المستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يسهم في تفعيل وعقلانية عملية تحدي معدل التضخم المستهدف.
- إجراء بحوث باستخدام نماذج قياسية تربط وتحدد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية، بغية ترشيد فعالية سياسة استهداف التضخم والإيفاء بأحد شروطها الضرورية واللازمة لتحقيق الفعالية المطلوبة من السياسة.

- إجراء دراسات تحليلية كفيلة باستنتاج الآثار الإيجابية والسلبية التي يتوقع حدوثها من جراء تبني سياسة استهداف التضخم، قصد تعظيم المكاسب الإيجابية والتخفيف من وطأة الآثار السلبية قدر الإمكان.

6. المراجع:

- ¹ Eser Tutar ,(July 2002)Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy , p01 sur le site https://pdfs.semanticscholar.org/f132/22850108474627866ad6fc7910a6a94034a7.pdf?fbclid=IwAR29Hn3rLDfvB-40wPcNzWIn0UEIcwS6pNHYuAGbdXuRkoih1_4bbcJUBhc
- ² توفيق عباس، عبد عون صفاء عبد الجبار، (2011)، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 2 العراق، ص 65
- ³ Zied Ftiti et Jean- François Goux, (Mars 2011) Le ciblage d'inflation : un essai de comparaison internationale, GATE Groupe d'Analyse et de Théorie Economique Lyon St Etienne, France, P5
- ⁴ أمية طوقان، (2005) دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، ص3
- ⁵ Adnen Chockri et ibticem Frihka, (2011) La portée de la politique de ciblage d'inflation: Approche analytique et empirique pour le cas Tunisien, PANOECONOMICUS, P92
- ⁶ وشاح عبد الرزاق، (جانفي 2009)، استهدف التضخم النقدي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 07
- ⁷ أحمد صديقي، حسين بن العاربية، (2018) سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 21، العدد 2، ص 93
- ⁸ Oner Ceyda (2010) , Qu est-ce que l'inflation finances et développement ,p 44
- ⁹ خلف الله زكريا وعياش زبير (2017) تقييم تجربة استراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة، الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد 10، الجزء 1، ص 253
- ¹⁰ ساعد مرابط، (ديسمبر 2016) اختيار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، ابحاث اقتصادية وإدارية، عدد 20 ص 133
- ¹¹ أحمد صديقي، حسين بن العاربية، (2018)، مرجع سبق ذكره
- ¹² بنك الجزائر، (25 أوت 2010): التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، التقرير السنوي 2010 من طرف محافظ البنك المركزي
- ¹³ التقرير السنوي لبنك الجزائر (2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 154